

Distr.: General
9 April 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

١٢-١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نيويورك

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم الإنجاز الوطني للأهداف الإنمائية للألفية

السياق والمعلومات الأساسية

١ - في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، وافق رؤساء حكومات وممثلو ١٨٩ بلدا على رؤية للألفية الجديدة. وتعهدت الدول الأعضاء "ألا تدخر أي جهد في سبيل تخليص الإنسان، الرجال والنساء والأطفال، من ظروف الفقر المدقع والمهينة للإنسان" و "أن تهيئ - على الصعيدين الوطني والعالمي على حد سواء - بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر" من خلال إعلان الألفية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠٠٠).

٢ - وتمثل الأهداف الإنمائية للألفية الغايات العالمية المحددة زمنيا وكميا للتصدي للفقر المدقع في أبعاده الكثيرة - فقر الدخل، والجوع، والمرض، والافتقار إلى المأوى الكافي والإقصاء - بينما تعزز المساواة بين الجنسين، والتعليم والاستدامة البيئية. ومنذ أن أقرتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، احتلت الأهداف قمة الخطة الإنمائية العالمية وتمثل محور التركيز المشترك لأولويات مجتمع التنمية.

٣ - والأهداف الإنمائية للألفية وأسسها في إعلان الألفية يمثلان معا مفهوما شموليا للتنمية، وهو مفهوم شديد الارتباط بنموذج التنمية البشرية الذي قدمه البرنامج الإنمائي في عام ١٩٩٠. وعلى وجه التحديد، تسلم التنمية البشرية بأن هدف التنمية هو تهيئة بيئة مؤاتية ليعيش فيها الناس حياة طويلة وصحية، ولديهم المعرفة مستوى معيشة لائق، ويتمتعون



الرجاء إعادة استعمال الورق

240415 200415 15-05713X (A)



بالحرية الاجتماعية والسياسية. وهذه القدرات فقط سيتمكن الناس من التوصل إلى الاختيارات التي تسمح لهم بالعيش بطريقة يقدرونها.

٤ - وقد أكد المجتمع العالمي من جديد الأهداف في مجموعة من مؤتمرات القمة الدولية بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في نيويورك، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٠ ومؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة الـ ٨ في الآونة الأخيرة. وعلى مدى السنين، غيرت هذه الأهداف ساحة التنمية. وقامت الحكومات، ووكالات المعونة ومنظمات المجتمع المدني في كل مكان بإعادة توجيه عملها حول الأهداف.

٥ - ومنذ بدايتها، قام البرنامج الإنمائي بدور رئيسي على الصعيدين القطري والعالمي على حد سواء للمساعدة في تحقيق الأهداف. وتضمن الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي ثلاثة مجالات عمل واسعة تطورت على مر الزمن:

(أ) التنفيذ: تقديم الدعم للبلدان في الجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك مساعدة البلدان لوضع استراتيجيات تنمية وطنية قائمة على الأهداف وخطط استثمارية، وإضفاء الطابع المحلي على الأهداف وبذل الجهود لمساعدة البلدان لتصميم وتنفيذ خطط تعجيل لأهداف مختارة خارج المسار؛

(ب) الرصد: بوصفه 'راصد النتائج' المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، يقدم المساعدة في رصد التقدم المحرز على الصعيد القطري؛

(ج) الدعوة: الدعوة القائمة على الأدلة والتحليل الداعم لنتائج محددة في المنتديات المتعددة الأطراف والعالمية، بما في ذلك دعم الجهود المبذولة لتعبئة الموارد.

٦ - ويمثل عام ٢٠١٥ لحظة فارقة في الحد الزمني للأهداف الإنمائية للألفية، مع تركيز البلدان على الجهود المبذولة للتعجيل بإحراز التقدم والقيام في الوقت ذاته باستخلاص الدروس المستفادة من خبراتها المتعلقة بالأهداف للمساعدة في تشكيل الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وبث الحياة في تنفيذها.

٧ - وفي عام ٢٠١٤، أجرى مكتب التقييم المستقل تقييماً يهدف إلى: (أ) تقييم النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي في دعم إنجاز الأهداف على الصعيد الوطني؛ و (ب) تحديد العوامل التي أثرت على مساهمة وأداء البرنامج الإنمائي في دعم إنجاز الأهداف (نقاط القوة ونقاط الضعف، والتهديدات والفرص، وما هي القرارات، والاستراتيجيات والنهج التي

نبحث والتي لم تنجح؛ و (ج) تقديم توصيات استراتيجية لإرشاد استراتيجية البرنامج الإنمائي في خطة ما بعد عام ٢٠١٥

٨ - وشمل التقييم الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٤. ويتضمن رد إدارة البرنامج الإنمائي (الوارد في المرفق) إجراءات رئيسية عملية ومحددة زمنياً تعتمد على العمل الجاري، ويحدد الأطراف المسؤولة.

استعراض عام للمنهجية

٩ - ترحب إدارة البرنامج الإنمائي بالتقييم لأنه يقدم توصيات مفيدة وتقييماً تطلعياً مستمداً من دور البرنامج الإنمائي في دعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية لإرشاد استراتيجية البرنامج الإنمائي المتعلقة بدعم أهداف التنمية المستدامة الناشئة من خطة ما بعد عام ٢٠١٥

١٠ - وتدرك إدارة البرنامج الإنمائي أن منهجية التقييم تجمع بين أدلة تقييمية ودراسات قطرية. وتدرك إدارة البرنامج الإنمائي أيضاً أن التقييم يعتمد على مصادر متعددة لجمع البيانات وطرق تحليل مختلفة: التحقق من صحة الأدلة واستخدام عدة طرق للتحقق منها، بما في ذلك تجميع الأدلة من التقييمات العالمية والإقليمية السابقة (على سبيل المثال، تقييمات حملة الألفية وصندوق إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، ومجموعة تقييمات مكتب التقييم المستقل للبرنامج العالمي ولجميع البرامج الإقليمية، وتقييم مكتب التقييم المستقل لمساهمة البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر)؛ والمقابلات شبه المنظمة؛ ودراسات حالة ١١ بلداً مع معلومات عن النتائج على الصعيد القطري؛ واستعراض استراتيجيات التنمية الوطنية في ٥٠ بلداً؛ واستعراض المذكرات التوجيهية التي أصدرها البرنامج الإنمائي بشأن الأهداف؛ والنتائج المستخلصة من مسح بالاستبيان.

١١ - وقدم التقرير التحليل، والنتائج والتوصيات بطريقة منظمة. وتلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أنه انصب تركيز التقييم على الأدوات والنهج التي استخدمها البرنامج الإنمائي بشكل واضح لدعم إنجاز الأهداف على الصعيد القطري، وتأكيد الدعم الشامل لجميع الأهداف 'كمجموعة'. ومع ذلك، تلاحظ إدارة البرنامج الإنمائي أيضاً أن استبعاد مشاريع بيئية من قبيل مرفق الكربون المستحدث في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ومرفق البيئة العالمية ومشاريع الإنعاش المبكر بنحس بالتأكيد قدر مساهمة البرنامج الإنمائي في إنجاز الأهداف بوجه عام على الصعيد القطري. وفضلاً عن ذلك، كان يمكن أن يستفيد البرنامج الإنمائي من الدروس المستفادة، والأدلة والإرشادات من تقييم أعمق لمشاريع البيئة ذات الصلة بالأهداف التي كان من الممكن استخدامها لبث الحياة في تنفيذ كثير من أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

النتائج والاستنتاجات

١٢ - بوجه عام، ترحب إدارة البرنامج الإنمائي ببعض نتائج التقييم بوصفها مشجعة ومفيدة. ويلاحظ التقييم أن البرامج القطرية مثلت نسبة ٨٠ في المائة من ميزانية البرنامج الإنمائي لمساعدة الحكومات على ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى استراتيجيات، وسياسات وبرامج لصالح الفقراء. وهناك اعتراف بأن: (أ) هيكل البرنامج الإنمائي من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية كاف لدعم مواءمة ما يقدمه البرنامج الإنمائي من خدمات ومنتجات للسياقات المتنوعة التي يعمل فيها؛ و (ب) ضمن البرنامج الإنمائي بصورة فعالة أن الأهداف محفوظة في صلب مناقشة التنمية على الصعيد العالمي، وفي بعض الحالات، على الصعيد الوطني؛ و (ج) أدى قيام البرنامج الإنمائي برصد العمل وتقديم الدعم إلى القدرات الإحصائية إلى تحقيق تحسينات في نوعية البيانات ذات الصلة بالأهداف وأسهم في خلق بيئة أكثر 'ملاءمة للبيانات'؛ و (د) اعتمد ٨٠ في المائة من البلدان المستفيدة ببرامج البرنامج الإنمائي مجموعة فرعية من الأهداف أو إجمالي الأهداف في خطة واحدة أو أكثر من خططها الإنمائية؛ و (هـ) رتب البرنامج الإنمائي أثرا إيجابيا على سياسة التنمية بالمساعدة في تصور الأهداف في بدايتها وبتعبئة الدعم لها؛ و (و) كانت المجالات المختلفة لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي مصممة، ومتراكبة ويعزز بعضها بعضا على نحو جيد.

١٣ - وترحب الإدارة أيضا بالنتيجة القائلة أن البرنامج الإنمائي صمم وقدم مجموعة أدوات متنوعة ومتكاملة عالية الجودة وحسنة التوقيت دعما للتخطيط، والرصد والتنفيذ فيما يتعلق بالأهداف. وتوافق الإدارة على أنه ينبغي أن يعزز البرنامج الإنمائي ثقافة استخلاص الدروس المستفادة وتطبيقها.

١٤ - وترى إدارة البرنامج الإنمائي أن بعض نتائج واستنتاجات التقييم ينبغي أن توضع في سياقها بصورة ملائمة وينبغي أيضا أن تكون مستندة إلى أدلة. وعدم الوضع في السياق، من حيث فهم ولاية البرنامج الإنمائي وأدواره على الصعيد العالمية، والإقليمية والقطرية لدعم البلدان لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن أن يؤدي إلى نتائج واستنتاجات غير صحيحة. وتود إدارة البرنامج الإنمائي أن تؤكد على ما يلي في جملة أمور:

(أ) فيما يتعلق بأدوار التقارير القطرية مقابل التقرير المحلي العالمي، من الأهمية ملاحظة أن التقارير الأولى تمثل تقارير حكومية يقصد بها رفع صوت الجهات الفاعلة الوطنية داخليا وخارجيا، وعلى هذا النحو ينبغي تمييزها من آلية الإبلاغ العالمي لمنظومة الأمم المتحدة، التي تنتج بيانات مقارنة دوليا قائمة على تعاريف موحدة تقوم فيها وكالات الأمم

المتحدة بدور محدد. ويلاحظ أن قضية التناقضات بين الإحصاءات الوطنية والدولية ليست في حد ذاتها مقياسا للافتقار إلى الجودة أو الحيادية. ويمكن أن تكون هناك عدة أسباب مشروعة لهذه الاختلافات، بما في ذلك التعديلات التي تجريها الوكالات الدولية لتيسير المقارنات بين البلدان، أو الوحدات المختلفة أو التعاريف. والمهم هو ما إذا كان هناك تساوق على مدى الزمن في البلد ذاته، وما إذا كانت هناك معلومات كافية لفهم الاختلافات عندما تنشأ؛

(ب) لا يؤدي البرنامج الإنمائي دورا في رصد التمويل. وهناك سياق سياسي أوسع على الصعيدين الوطني/دون الوطني اللذين يعمل فيهما البرنامج الإنمائي ويحددان فعليا حدود نفوذه؛

(ج) فيما يتعلق بوضع خطط عمل للتعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، تقرر الحكومات الخطة الناتجة، وليست الأمم المتحدة. وهذا أساسي لفهم كيفية تنفيذ الخطة من الناحية العملية. وتتضمن العملية أيضا تحديد الأولويات ونهجاً لأصحاب المصلحة المتعددين وشاملاً للقطاعات.

١٥ - وتوافق الإدارة تماما على استنتاج التقييم القائل بأن البرنامج الإنمائي في وضع جيد للتعامل مع عصر ما بعد عام ٢٠١٥ ومساعدة البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن الخطة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ أكثر شمولا وتعقيدا بصورة كبيرة من أغراض الأهداف الإنمائية للألفية، وستختبر بدون شك قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ بشكل جماعي. وتوافق إدارة البرنامج الإنمائي تماما أيضا على أن النهج المماثلة لإطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والأدوات المتعلقة بدعم استراتيجيات التنمية الوطنية القائمة على الأهداف وإضفاء الطابع المحلي ستكون مطلوبة بصورة متزايدة أثناء فترة ما بعد عام ٢٠١٥ لضمان أن تكون الأهداف العالمية مترجمة بقدر كاف على الصعيد المحلي.

المرفق - التوصيات الرئيسية ورد الإدارة

توصية التقييم ١:

ينبغي أن ينظم البرنامج الإنمائي جولة أخيرة من التقارير القطرية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (تقارير خط النهاية) في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لقياس التقدم طوال الفترة التي شملتها الأهداف برمتها، ووضع خطوط الأساس لفترة أهداف التنمية المستدامة وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وسيسمح هذا للبرنامج الإنمائي بوضع برامج على أساس تجريبي قوي بشأن أشكال الدعم التي ثبتت جدواها أثناء فترة الأهداف الإنمائية للألفية وتلك التي لم تثبت جدواها. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يواصل تقديم الدعم للأهداف غير المنجزة حتى بعد عام ٢٠١٥، وذلك بالمساعدة على تركيز جهود التنمية على أفقر البلدان، فضلا عن الجيوب الخرومة في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

رد الإدارة:

تعرب إدارة البرنامج الإنمائي عن تقديرها للاعتراف بالجهود التي بُذلت في الماضي وتشير إلى ضرورة الاستفادة بخبرة البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالأهداف، وإعادة الالتزام بإنهاء الأعمال غير المنجزة وتيسير الانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

وبفضل الدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي كجزء من دوره الرائد للنتائج، أبلغت البلدان بانتظام عن إحراز تقدم. وقد صدر أكثر من ٤٥٠ تقريراً وطنياً حتى الآن. وصدرت أيضاً عدة تقارير على الصعيد دون الوطني. وهذه التقارير تكون قاعدة الأدلة لإرشاد السياسات في البلدان، وتساعد أيضاً في الوقت ذاته في استخلاص الاتجاهات الشاملة لعدة بلدان وتمكين الوفود الوطنية في المنتديات الإقليمية والعالمية. ومن المتوقع أن تقوم بعض البلدان بإعداد جولة ختامية للتقارير الوطنية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتقديم تقييم نهائي، ووضع خطوط أساس وطنية لأهداف التنمية المستدامة/الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وتيسير انتقال سلس لتنفيذ ورصد هذه الخطة الإنمائية الخلف. ويقدم المقرر، ومراكز الخدمة الإقليمية والمكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي الدعم التقني اللازم لإعداد هذه التقارير، بناء على الطلب.

ومن الدروس المستفادة وقاعدة الأدلة التي تُجمع من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تُقترح الإجراءات التالية لمعالجة 'الأعمال غير المنجزة':

- إعادة وضع الأهداف الأقل وضوحاً في محور التركيز (على سبيل المثال، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ والحصول على خدمات الصرف الصحي)؛
- المحافظة على المكاسب التي تحققت بالفعل وتحقيق الأهداف المتبقية؛
- بلوغ 'الميل الأخير' بمد نطاق المكاسب ذات الصلة بالأهداف إلى السكان جميعاً؛
- استخدام بيانات مصنفة لرصد إنجازات التنمية.

التعليقات	الوضع	الوحدات المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات الرئيسية
		مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية	٢٠١٦-٢٠١٥	١-١ على أساس الطلب، دعم جولة أخيرة للتقارير القطرية، بالتعاون مع فريق قطري أوسع للأمم المتحدة، بهدف مساعدة البلدان لتقدير خطوط الأساس لأهداف التنمية المستدامة وفقاً لتقدمها/وضعها الحالي فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، حسب توافر البيانات.
		مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة التنمية المستدامة، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية	٢٠١٦-٢٠١٥	٢-١ إعداد قاعدة بيانات على الإنترنت لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لتوفير تحليل الاتجاه حسب البلد استناداً إلى بيانات التقرير القطري، التي ستدعم في النهاية مؤشرات مختارة لأهداف التنمية المستدامة.

١-٣ استخدام قاعدة بيانات مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في التقارير القطرية لإنشاء مرصد أولي لأهداف التنمية المستدامة لرصد عدة مؤشرات.	أيلول/سبتمبر ٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية	
توصية التقييم ٢: ينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي توفير التوجيهات والريادة الفكرية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومؤسساتها على مستوى خطة أهداف التنمية المستدامة بأسرها، بشأن كيفية ترجمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى عمل على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وذلك بتحديد أولويات محلية واضحة، مع الاحتفاظ بقدر من الشمول والترابط مع الخطة العالمية.			
رد الإدارة: يرحب البرنامج الإنمائي بهذه التوصية ويوافق على أن عام ٢٠١٥ يتيح فرصة لاستغلال خبرة وولاية البرنامج الإنمائي للانتقال بنجاح من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. والمتجات والخدمات من قبيل إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والمبادئ التوجيهية لرصد الأهداف على الصعيد القطري، والأدوات العديدة لدعم وضع استراتيجيات التنمية الوطنية القائمة على الأهداف وقاعدة الأدلة المنشأة لإجراء مفاوضات ومناقشات ناجحة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة يمكن تحويلها بصورة مناسبة للوفاء بجزء مما هو مطلوب للارشاد في تنفيذ تلك الأهداف بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت ذاته، ستكون الفترة المؤدية إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعنى باعتماد الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ فترة نشاط مكثف من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني، مع استمرار طلب الحصول على تحليل نهائي وأدلة، إلى أن يتم التفاوض بشأن الخطة الإنمائية العالمية بالتفصيل. والمعرفة المتعلقة بمدى نجاح التنفيذ بالفعل للأهداف الإنمائية للألفية في بلدان مختلفة وعلى الصعيد دون الوطني ستساعد في تحريك هذه المناقشات وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وسيعزز البرنامج الإنمائي أيضا تعاونه القائم مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة لدعم الإجراءات الرامية إلى إنجاز أهداف التنمية المستدامة ورصدها على الصعيد الإقليمي.			
٢-١ إعداد تقرير تطلعي قائم على الأدلة يوضح: (أ) الدروس المستفادة وآثار الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ب) كيف وإلى أي مدى يمكن للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لخطة الأهداف الإنمائية للألفية أن يمهّد الطريق للانتقال نحو أهداف التنمية المستدامة (على سبيل المثال إضفاء الطابع المحلي، ورصد الجهود واستخدام البيانات المصنفة لأخذ التفاوتات في الاعتبار على نحو أفضل على الصعيد دون الوطني، وتحديد اختناقات التنفيذ، بما في ذلك الحوكمة وأشكال عجز القدرات، وأشكال التعرض للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان)؛ و (ج) وأهمية الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية لأهداف التنمية المستدامة، في جميع التصنيفات المعيارية القطرية المختلفة (على سبيل المثال، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل) وتحديد الدروس التي يمكن أن تحدث فيها مفاضلات مثالية لـ 'الأهمية مقابل إمكانية المقارنة' (على سبيل المثال، عملية إضفاء الطابع الوطني على المؤشرات والحاجة إلى مبادئ توجيهية ومنهجيات ذات صلة، وتصنيف الأهداف والمؤشرات واعتبارات الميزانية ذات الصلة)؛ و (د) تحديد/ رسم خريطة لأفضل الممارسات التي نفذها البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي كانت بالفعل رهنا بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويمكن أن تساعد البلدان الأخرى في السير قدما في الأعمال غير المنجزة من الأهداف وأهداف التنمية المستدامة المستقبلية.	أيلول/سبتمبر ٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة التنمية المستدامة بالتعاون مع مراكز الخدمة الإقليمية ذات الصلة	

٢-٢	كجزء رئيسي في الاستراتيجية المؤسسية، ينشأ إطار التعجيل بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في أداة جديدة لتنفيذ هدف التنمية المستدامة بما في ذلك التشخيص لتقييم الاختناقات، والتكاليف واستراتيجيات الاستجابة لمعالجة الاختناقات ذات الأولوية	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب السياسات ودعم البرامج ومراكز الخدمة الإقليمية، بالمكاتب الإقليمية		
٣-٢	بالتشاور مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تصميم وإطلاق خليفة حملة الأمم المتحدة للألفية لتكون بمثابة حركة لتنظيم الحملات والمساءلة لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور شعبي.	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب السياسات ودعم البرامج/حملة الأمم المتحدة للألفية		
٤-٢	وضع تفاصيل دعوة متعلقة بالسياسات تركز على أهداف التنمية المستدامة وتستغل الدروس المستفادة من الخبرة المكتسبة من الأهداف الإنمائية للألفية.	٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية		
٥-٢	استخدام إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في خبرة التخطيط الوطني والدروس المستفادة لوضع نهج واستراتيجيات لإدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط على الصعيد الوطني/دون الوطني.	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب السياسات ودعم البرامج، المكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية		
توصية التقييم ٣: لئن كانت خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ تطرح تحديات جديدة، فإن 'الأدوار' التي قام بها البرنامج الإنمائي أثناء فترة الأهداف الإنمائية للألفية ستظل مفيدة وينبغي ترحيلها وتعزيزها من أجل زيادة الفعالية.					
رد الإدارة: تعرب إدارة البرنامج الإنمائي عن تقديرها للاعتراف بالجهود المبذولة في الماضي، وتشير إلى أن البرنامج الإنمائي سيتخذ مزيداً من الإجراءات لضمان أن تكون الذاكرة المؤسسية محفوظة وأن تكون الدروس المستفادة موثقة جيداً لمساعدة البلدان على التنفيذ على نحو أفضل. وسيقوم البرنامج الإنمائي بتقييم ورسم للخرائط بصورة شاملة للأنشطة التي قام بدعمها أثناء فترة الأهداف الإنمائية للألفية للقيام بصورة فعالة بتدوين الدروس المستفادة من 'ما نجح وما لم ينجح' لصياغة منتجاته المعرفية، وأدواته وخدماته المقدمة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.					
١-٣	مواصلة دعم الاستعراضات التي يجريها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للتعجيل بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك:	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة التنمية المستدامة، بالتعاون مع مكتب العلاقات الخارجية والدعوة والمكاتب الإقليمية ذات الصلة		
أ - الأعمال التحضيرية لدورتين إضافيتين (في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥). بما في ذلك الحالات القطرية في المجالات التي لم يسبق تغطيتها؛ ب - رصد الالتزامات التي تعهدت بها وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي في نطاق المبادرة.					
٢-٣	تقديم الإرشادات بشأن مستقبل مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين لاستعراض التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك:	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج/مجموعة التنمية المستدامة		
أ - إعداد ورقة تتضمن توصيات واضحة بشأن الدروس المستفادة لتعزيز التعاون والتآزر على نحو أفضل في سائر منظومة الأمم المتحدة، تمسها مع توصيات 'التوافق مع الغرض' للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛ ب - بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، تحديد مجموعة خيارات لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، تعتمد على					

نموذج مجلس الرؤساء التنفيذيين لاستعراض التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.				
توصية التقييم ٤ : ينبغي أن يراعى البرنامج الإنمائي بصورة منهجية عند تقديمه الدعم إلى البلدان والحكومات المحلية من أجل مواءمة أهداف التنمية المستدامة، وتخطيطها وتنفيذها على الصعيدين الوطني والمحلي، عوامل محلية رئيسية يُعرف أنها تؤثر في فعالية التخطيط الإنمائي القائم على الأهداف، بغية الإقلال من الإجراءات الشكلية إلى أدنى حد وتركيز المساعدة على البلدان والمناطق ذات الآفاق الجيدة لتنفيذ خططها وسياساتها القائمة على أهداف التنمية المستدامة.				
رد الإدارة: يحيط البرنامج الإنمائي علماً بهذه التوصية، ولكن يشير إلى أن العمل على الطبيعة يدفعه في المقام الأول الطلب من البلدان. وعلى مدى الفترة الانتقالية ٢٠١٥-٢٠١٦، سيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ ولايته والتزاماته بدعم البلدان لإنجاز الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، والانتقال أيضاً في الوقت ذاته إلى تنفيذ الخطة الخلف. ودور البرنامج الإنمائي في دعم البلدان لإنجاز الأهداف يشمل ثلاث ركائز، ستوفر خبرة جيدة وأدلة للانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه التحديد، سيعتمد البرنامج الإنمائي استراتيجية تطلعية تشمل: ١- التنفيذ: مواصلة دعم البلدان في الجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط لإنجاز الأعمال غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الجهود المبذولة للتعجيل واستحداث أدوات لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة؛ ٢- الرصد: بوصفه 'راصداً للنتائج' المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، المساعدة في رصد التقدم المحرز على الصعيد القطري ودعم البلدان للنظر في الآثار والمسارات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى إدماج تحليل محتمل ومنظورات متعددة القطاعات في الجولة التالية لجهود الرصد؛ ٣- الدعوة والريادة الفكرية: إتاحة الدعوة القائمة على الأدلة والتحليل الداعمين لنتائج محددة في المنتدىات المتعددة الأطراف والعالمية.				
١-٤ إطار سياسات البرنامج الإنمائي بشأن النمو الشامل لمعالجة الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة.	٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية		
٢-٤ إعداد كتيب بشأن دمج البيئة للحد من الفقر والتنمية المستدامة.	آب/أغسطس ٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج		
٣-٤ إعادة إطلاق دعم البرنامج الإنمائي للبلدان لإضفاء الطابع الرسمي على التكاليف وحسابها، وترتيب الأولويات وتحديد ثغرات وفرص التمويل، ولتعزيز نظم الإدارة فيما يتعلق بتمويل التنمية المستدامة.	٢٠١٥-٢٠١٦	مكتب السياسات ودعم البرامج، والمكاتب الإقليمية ومراكز الخدمة الإقليمية		
٤-٤ تجميع قائمة خيارات لتقديم الدعم لمهام التخطيط المالي في الوزارات المركزية والقطاعية لتخطيط الاستراتيجيات القطاعية، وتمويلها وتنفيذها.	٢٠١٥	مكتب السياسات ودعم البرامج ومراكز الخدمة الإقليمية		
التوصية التقييم ٥ : من أجل دعم البرامج القطرية والاستفادة من الخبرات على المستوى الميداني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أن ينشئ البرنامج الإنمائي فريقاً قوياً وثابتاً من مستشارين متفانين يحتفظ بهم طوال الوقت في المقر وفي المراكز الإقليمية، ويكون بوسعه تقديم الدعم لأعمال المكاتب الإقليمية والقطرية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المدى الطويل، وتحقيق الترابط بين ما يبذل من جهد عموماً والاحتفاظ بقدر من الذاكرة المؤسسية. ويتعين على البرنامج الإنمائي أن يوثق النهج المختلفة التي ستستخدم على الصعيد القطري بمنهجية وموضوعية أكثر مما كان عليه الحال حتى الآن. وتحتاج جهود تعبئة الموارد وإدارة الصناديق الاستثمارية أيضاً إلى تنسيقها في إطار أكثر ترابطاً لدعم الأنشطة على الصعيد القطري.				
رد الإدارة: التغيير الهيكلي في المقر وعلى الصعيد الإقليمية من المتوقع أن يسفر عن تنظيم متكامل فنياً وجغرافياً بقدر أكبر لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية. وإعادة الهيكلة تحقق تواجداً إقليمياً مثالياً مع انتقال مزيد من الخدمات الاستشارية وخدمات الدعم إلى الصعيد الإقليمي، لمساعدة المكاتب القطرية لتحقيق نتائج جيدة بصورة				

أكفأ، مما سيفيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبإنشاء مكتب دعم البرامج والسياسات، تتجمع جميع خدمات دعم السياسات والبرامج في إطار مكتب واحد. وفي الوقت ذاته، تنشأ وحدة جديدة للاستجابة للأزمات لنشر الكوادر التي لديها الخبرة المناسبة على الطبيعة بصورة أسرع وأكثر كفاءة مع ظهور الأزمات. وإلى جانب ترشيد دعم الإدارة وإطار مساءلة جديد، سيتخذ البرنامج الإنمائي مزيداً من الإجراءات لضمان أن تكون الذاكرة المؤسسية محفوظة وأن تكون الدروس المستفادة موثقة جيداً لمساعدة البلدان على التنفيذ.

لا يلزم اتخاذ إجراء	-	-	-	-
---------------------	---	---	---	---

* يجري تتبع حالة التنفيذ في مركز إدارة خطط التقييم.